دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه

الدكتورة/ سميرة علي جبارة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة طفل الروضة لحقوقه، ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(٠.٠٥) في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لمتغير إطلاعها على اتفاقية حقوق الطفل، وخضوعها لدورات تدريبية في مجال حقوق الطفل، وسنوات الخبرة التي مرت بها. وتكونت عينة الدراسة من(١١٩) مربية من مربيات رياض الأطفال في مدينة تعز، اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة بنسبة(٤٣.٦%) من مجتمع الدراسة البالغ(٢٧٣) مربية. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدمت الباحثة استبانة مكونة من (٦١) فقرة مقسمة إلى خمسة مجالات. واستخدمت التقنيات الإحصائية المتمثلة بالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) وتحليل التباين، واختبار(LSD).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه متحقق بدرجة كبيرة جدا.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا في دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لمتغير إطلاعها على اتفاقية حقوق الطفل.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا في دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل للحقوق الاجتماعية، والحق في اللعب تعزى لمتغير خضوع المربيات لدورات تدريبية في مجال حقوق الطفل، بينما توجد فروق دالة إحصائيا في ممارسة الطفل للحقوق المتعلقة بسلامة الطفل(الجسمية والنفسية والوجدانية)، وحقه في التعليم، وحقه في الحرية تعزى لمتغير خضوع المربية لدورات تدريبية، لصالح من خضعن لثلاث دورات تدريبية فأكثر، وأن خضوع المربية لدورة واحدة فقط لا يساعدها على القيام بهذا الدور.
- لا يوجد فرق دال إحصائيا في دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

وقد خرجت الدراسة وفقا لهذه النتائج بمجموعة من التوصيات.

مقدمة:

أضحى الاهتمام بالطفولة وإعداد الأطفال لمواجهة التحديات الحضارية من المعايير الأساسية التي يقاس بها تقدم الأمم والشعوب، فمستقبل أي مجتمع مرهون بالطريقة التي يتم فيها تنشئة أطفاله وتربيتهم ورعايتهم. فالطفل جزء من الحاضر، وصانع المستقبل المنشود، وأداته الفاعلة في البناء والتنمية.

وتعد مرحلة الطفولة المبكرة من أهم المراحل النمائية التي يمر بها الإنسان في حياته، فهي مرحلة تكوين وإعداد وتدريب، يكتسب خلالها الطفل المعرفة والمفاهيم والقيم وأساليب التفكير ومبادئ السلوك، وتتفتح فيها ميوله واتجاهاته، وتتشكل خلالها عاداته واتجاهاته، وتتحدد فيها الملامح الأساسية لهويته وشخصيته.

وتعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التعليمية، كون مرحلة الطفولة المبكرة هي الأساس الذي يشكل شخصية الطفل اللاحقة، والأساس الذي تعتمد عليه إنتاجيته وعطاؤه المستقبلي، حيث أكدت الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية أن الاهتمام بالطفل يجب أن يبدأ منذ السنوات الأولى من حياته (أبو دقة ،٢٠٠٧، ٩٢٧).

وقد أدركت المجتمعات الحديثة حقيقة ما للطفولة من أهمية وتأثير على الشخصية فأولتها الرعاية والعناية، فأجريت الدراسات، وأنشئت هيئات ومنظمات إقليمية وعالمية، وكتبت الاتفاقيات التي تضمن للطفولة حقها، وعقدت المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تتناول القضايا المختلفة للطفولة، ووضعت التشريعات والقوانين الخاصة بحقوق الطفل.

ونظراً لأن الأطفال هم الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع بسبب عدم نضجهم العقلي والبدني وعجزهم عن ممارسة حقوقهم بأنفسهم والدفاع عنها وحمايتها، جاء الاهتمام بالطفل عالمياً من خلال إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفل لتشكل أول وثيقة قانونية دولية تتبنى الضمانات لمجموعة حقوق خاصة بالطفل.

والحديث عن حقوق الطفل والطفولة وحمايتها ورعايتها لا يمثل شيئا ما لم يترجم على الواقع، ويتم التأسيس له على قاعدة التربية والتعليم للأطفال في مراحل النمو الأولى وهي المرحلة المسماة، مرحلة ما قبل المدرسة(الذيفاني،٢٠٠٤،١٠)،كما أن الحقوق لا يمكن حمايتها إلا إذا عرفناها وفكرنا في وضع الآليات التي تضمن احترامها، كما لا يمكن أن تحمى وبصفة فعليه إلا إذا طالب بها جميع الأفراد بطريقة دائمة ومستمرة، وجعلها سلوكاً يومياً من قبل الجميع(مقبل،٢٠٠٥، ٥٦).

وتشكل مؤسسات رياض الأطفال الخطوة الأكثر أهمية في هذا السياق، وتأتي في مقدمة المؤسسات التعليمية التي يقع على عاتقها عبء تنشئة الطفل وتربيته، في أهم مرحلة عمرية تكوينية يتم خلالها وضع البذور الأولى لملامح شخصية الطفل، فعلى ضوء خبراته فيها يتحدد إطار شخصيته التي قد تتخذ مسارا إيجابيا أو سلبيا.

إن لرياض الأطفال في هذه المرحلة من العمر دورا كبيرا في تنمية شخصية الطفل، إذ تقوم بمساعدته على اكتساب أساليب ومهارات التكيف الاجتماعي مع نفسه وبيئته ومجتمعه، ويجد فيها الطفل كل ما من شأنه أن يحقق فيه ذاته باعتباره عضوا في المجتمع.

ويعتمد نجاح عمل الروضة في تحقيق النمو المتكامل لطفل الروضة بشكل أساسي على مربية الروضة، فهي الركيزة الأساسية في عملية تعلم الطفل في هذه المرحلة المبكرة، كونها المسئولة

عن الطفل في الروضة طيلة الوقت، وعن تصرفاته وتعلمه، ونموه، وصحته، وهي أول من يتعرف عليه الطفل، ويتأثر بأقوالها وأفعالها، وتظهر عليه بصماتها يوما بعد يوم.

ويتسم العصر الحالي بعدة سمات ومتغيرات ألقت على التربية مسئولية التوافق معها، وإعادة النظر في الأنظمة التعليمية، وهياكلها وأساليبها ومحتواها؛ لضمان تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل المجتمعات، والنامية منها على وجه الخصوص، وعليه تطورت أهداف التربية، ومناهج دور الحضانة ورياض الأطفال، وفُرضت على مربية الروضة أعباء جديدة وأدوار متشعبة تتطلب منها القيام بمهام متداخلة يصعب حصرها، فمن دور الأمومة التي تعزز قيم الإنسانية لدى الأطفال باعتبارها القدوة الحسنة، مرورا بدور المربية الحريصة على نقل المعرفة لتحقيق النمو المتكامل للطفل، منتهية بدور المديرة والموجهة لعمليات التعلم والتعليم(الناشف، ١٩٩١، ١٤٣).

إن قيام المربية بتلك المهام يتطلب منها أن تكون الأكثر حرصا على تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه؛ لأنها القدوة والمثل الأعلى بالنسبة للطفل بعد التربية الأسرية، حيث تنعكس قيمها ومعتقداتها وميولها الشخصية على سلوك أطفالها سلبا أو إيجابا، ومن هنا جاء موضوع الدراسة الحالية ليكشف عن دور المربية في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

١. ما درجة تحقق دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه؟
٢. هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(٠.٠٥) في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لإطلاعها على اتفاقيات حقوق الطفل؟
٣. هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(٠.٠٥) في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لخضوعها لدورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان ؟
٤. هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(٠.٠٥) في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة:

١. درجة تحقق دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.
٢. إذا ما كانت هناك فروق دالة إحصائيا في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لإطلاعها على أية اتفاقية حقوق الطفل.
٣. إذا ما كانت هناك فروق دالة إحصائيا في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لخضوعها لدورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان .
٤. إذا ما كانت هناك فروق دالة إحصائيا في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحث فيه والفئة التي تستهدفها، والمرحلة التي تتناولها والمتمثلة بمرحلة الطفولة المبكرة، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- أنها تسلط الضوء على التشريعات والقوانين التي صدرت بشأن حقوق الأطفال من خلال الاتفاقيات الدولية أو التشريعات و القوانين المحلية المتمثلة باتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة.
- تسليط الضوء على دور مربية الروضة في تفعيل ممارسة الطفل لتلك الحقوق في رياض الأطفال.
- أنها تعرف القائمين على رعاية الأطفال والتعامل معهم بأهمية هذه الحقوق، وتطبيقها في الواقع لتحقيق مستوى أفضل من الرعاية المقدمة للأطفال، وإعداد الطفل المُدرك لحقوقه وواجباته ليعمل على الإسهام في مجتمعه من خلال ممارسة حقوقه واحترامه لحقوق الغير.
- تعد الدراسة الحالية حلقة في سلسلة الدراسات التي تناولت حقوق الأطفال، وتفتح آفاق رحبة للدراسات العلمية المستقبلية في هذا المجال.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية بالآتي:

- عنوان الدراسة والمتمثل بدور مربية رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه: "الحقوق الصحية والنفسية والوجدانية اللازمة لبقاء الطفل وسلامته، والحقوق المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، والحقوق المتعلقة بالتعليم والتفكير، والحرية، واللعب" .
- مربيات رياض الأطفال الحكومية والأهلية في مدينة تعز للعام الدراسي(٢٠١١- ٢٠١٢).

مصطلحات الدراسة:

الدور: يشير الدور إلى "مجموعة الأنشطة المرتبطة أو الأطر السلوكية التي يقوم بها القائد لتحقيق ما هو متوقع منه(عطوي،٢٠٠١، ٧٤).

ويعرف الدور بأنه مجموعة المهام والمسئوليات التي تقوم بها هيئة أو مؤسسة سواء كانت هذه المهام أو المسئوليات مؤقتة أو دائمة أو مستقبلية؛ لتلبية حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع، والدور يعبر عن جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته التي تمارس أفعال اجتماعية في مواقف معينة(عيد، ٢٠٠٩، ٢٨).

وتعرفه الباحثة بأنه المهام والممارسات والالتزامات والأساليب التي تقوم بها مربية رياض الأطفال في سبيل تمكين الطفل من ممارسة حقوقه الصحية والنفسية والوجدانية اللازمة لبقاء الطفل وسلامته، وحقه في الرعاية الاجتماعية، وحقه في التعليم والتفكير، وحقه في الحرية واللعب" .

***رياض الأطفال**: مؤسسات تربوية اجتماعية تسهم في رعاية الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين الثالثة والسادسة من العمر، وتهدف إلى تحقيق النمو المتكامل للأطفال في جميع الجوانب الجسمية والعقلية والنفسية والسلوكية، بالإضافة إلى تنمية قدراتهم عن طريق البرامج والأنشطة والأساليب المناسبة لهذه المرحلة(الشميري، ٢٠٠٨،١٧).

مربية رياض الأطفال: هي التي تقوم بتربية الطفل في مرحلة الروضة وتسعى إلى تحقيق الأهداف التربوية التي يتطلبها المنهاج مراعية الخصائص المختلفة لتلك المرحلة، وهي التي تدير

النشاط وتنظمه في غرفة النشاط وخارجها إضافة إلى تمتعها بمجموعة من الخصائص الشخصية والاجتماعية والتربوية التي تميزها عن غيرها من معلمات المراحل العمرية الأخرى (مرتضى،٢٠٠١، ٣٢).

* **حقوق الطفل**: تعرف حقوق الطفل بأنها "مجموعة الحقوق العامة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حددها الدين الإسلامي والتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية" (وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٩،٥٧).

وتعرفها منظمة اليونيسيف (١٩٨٩) بأنها "تلك الحقوق التي ذكرت في إعلان جنيف لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمعترف فيها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

ويعرفها عبد الكافي(٢٠٠٥،٢٦) بأنها"تلك الحقوق التي شرعها الخالق سبحانه، فليس من حق البشر كائناً من كان أن يعطيها أو يعتدي عليها، ولا تسقط حصانتها الذاتية، لا بإرادة الأفراد تنازلاً عنها، ولا بإرادة المجتمع ممثلاً فيما يقيمه من مؤسسات أياً كانت طبيعتها وكيفما كانت السلطات المخولة لها".

ويعرفها الطراونة بأنها "مجموعة حقوق فردية وشخصية للطفل تركز على صفة حاملها بوصفه طفلا وإنسانا في حاجة إلى رعاية وعناية"(الطراونة،٢٠٠٣،٨).

وتعرفها الباحثة بأنها مجموعة الحقوق اللازمة لبقاء الطفل وسلامته، ورعايته، وحمايته، والعناية به من جميع النواحي، والتي ذكرت في اتفاقية حقوق الطفل والتشريعات والقوانين اليمنية ومن حق كل طفل أن يحصل عليها ومن واجب المجتمع توفيرها.

الخلفية النظرية:

- **حقوق الطفل:**

تحتل قضية الطفولة ورعايتها مكانة واسعة في الاهتمامات البشرية، فهي قديم قدم التاريخ الإنساني، ويظهر ذلك جليا في كتابات الفلاسفة والحكماء، إضافة إلى اهتمامات الأديان المختلفة برعاية الطفل وحمايته، وقد كان الإسلام سباقا في ذلك، مستوعبا لحقوق الطفل كاملة، فقد حرصت الشريعة الإسلامية على منح الطفل مجموعة من الحقوق، فكفلت له حق الحماية، والرعاية، والنمو السليم؛ حتى قبل أن يولد، وبعد ولادته، وأقرت له الحق في اختيار الاسم الحسن، والنسب الثابت الصحيح، والحضانة الآمنة، وحقه في الحياة، والمساواة، وعدم التمييز بين الذكور والإناث، والتعليم، وحُسن المعاملة، وحقه في اللعب، وكذا الحق في تربية أخلاقية دينية، بالإضافة إلى جملة من الحقوق المادية المتعلقة بالرضاعة والنفقة والميراث (بوادي،٢٠٠٥، ٥٦-٦٠).

وقد اختلف الاهتمام بالطفولة والعناية بها باختلاف المجتمعات، والظروف، والأنظمة، والأيديولوجيات، وظهر الاهتمام بحقوق الطفل في أشكال متعددة سواء على المستوى العالمي أو العربي أو المحلي، فعلى المستوى العالمي تجسد هذا الاهتمام في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، والإعلان العالمي لحقوق الطفل عام ١٩٥٩م اللذين صدرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وصادقت عليهما دول العالم، وقد نص الأول منها على حق كل إنسان في التعليم، وجمع الثاني ما بين وجود الطفل الجيد والمجتمع الجيد (العتيبي،٢٠٠٧،٣)، ثم جاءت اتفاقية حقوق الطفل عام(١٩٨٩م) لتشكل أول وثيقة قانونية دولية تحدد وتتناول الحقوق الأساسية لأطفال العالم متكاملة وغير مشروطة وملزمة، ولتحظى بمصادقة دول العالم ومنها الجمهورية اليمنية، التي تفاعلت معها

على نحو إيجابي، وصادقت عليها عام(١٩٩١م)، وعملت على ترجمة التزاماتها الدولية في نصوص الدستور والتشريعات القانونية من خلال استحداث الآليات المؤسسية مثل إعادة تشكيل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة عام (١٩٩٩م)، وكذا إصدار قوانين جديدة، كان آخرها قانون حقوق الطفل اليمني(٢٠٠٢م)، واستحداث العديد من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التنموية التي سعت من خلالها إلى تحسين وضع الطفل اليمني، والعمل على توفير البيئة الملائمة لرعايته وحمايته، بقدر ما تسمح به إمكاناتها الاجتماعية والاقتصادية.

أما على الصعيد العربي فقد ظهر اهتمام كبير بهذه المرحلة تمثل في إصدار العديد من الوثائق المرتبطة بحقوق الطفل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر خطة الطفل العربي في سنواته الأولى على ضوء إستراتيجية التربية العربية تونس ١٩٨٦م الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كذلك صدور وثيقة حقوق الطفل العربي التي أصدرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والخطة القومية الشاملة لثقافة الطفل العربي عام ١٩٩٤م، وحديثا عقدت العديد من المؤتمرات المعنية بالطفولة مثل المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة تحت شعار"نحو مستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا" في الخرطوم عام ٢٠٠٩م.

وعلى المستوى المحلي حظي الطفل اليمني باهتمام ملحوظ في تشريعات اليمن وقوانينها، حيث كرس الدستور اليمني في العديد من مواده عدداً من المبادئ والأحكام التي هيأت الأرضية الواسعة لاستيعاب حقوق الطفل ومتطلبات رعايته وحمايته، فقد أقر في المادة(٤٥) مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، وكفل لهم ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة(٤١)، وكذا حقهم في الحصول على الخدمات التعليمية، والصحية، وغيرها من المتطلبات الأساسية لبناء المجتمع وتقدمه في المادة(٥٣)، كما أعطى اهتماماً خاصاً لكل من المرأة والطفل، إذ نصت المادة(٣٥) على دور الدولة في حماية الأمومة ورعاية النشء والشباب، وكذا توفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وبما يكفل بناء المجتمع وتحقيق تقدمه، المادة(٣٢). وفي مجال الرعاية الاجتماعية للطفل والأسرة وأنظمة الرعاية البديلة، حدد قانون الرعاية الاجتماعية رقم(١٧) لعام ١٩٩٩م مسئولية رعاية الأطفال بأنها منوطة بالأسرة حسبما نصت عليه التشريعات والقوانين النافذة، إذ نصت على ضرورة توفير احتياجات الطفل الأساسية في الحياة داخل الأسرة وخارجها.(الذبحاني وآخرون،٢٠٠٥، ٢٣-٢٤).

وتكمن أهمية إصدار التشريعات الخاصة بالطفل في عوامل عدة منها: توفير الاحتياجات المتزايدة للأطفال، وضمان توفير رعاية متكاملة للطفل في مختلف المراحل العمرية، وضمان النمو السليم للطفل كحق أصيل في الحياة، بالإضافة إلى ازدياد المخاطر التي تواجه الأطفال؛ كونهم الفئة الأكثر ضعفا، والأكثر عرضة للاستغلال بما في ذلك الاستغلال البدني والنفسي والمادي(علي،٢٠٠٦: ٣٠).

- **الحقوق المستهدفة في الدراسة الحالية:**

يتمتع الطفل- بمقتضى الشرع والقانون، وأحكام الاتفاقيات والمواثيق الدولية- بطائفة من الحقوق يتفق كثير منها مع ما يتمتع به غيره من الأشخاص الراشدين، وذلك باعتباره إنسانا مثلهم، هذه الحقوق يمكن وصفها بأنها حقوق عامة، ولكن هناك طائفة أخرى من الحقوق يختص بها الطفل دون غيره لأحد الأسباب الآتية:

- إما لما تتصف به حالته من ضعف بدني ونفسي وعقلي؛ جعله مفتقرا إلى غيره ليرعاه ويصونه.
- وإما لعدم قدرته على الدفاع عن نفسه وعن مصالحه؛ فيكون نهبا للأطماع.
- وإما لشده احتياجه للتنمية السريعة؛ نظرا لكونه في مرحلة التكوين في جميع النواحي(الشرفي،٧،٢٠٠٥).

ومن هذه الحقوق الآتي:

١. الحقوق اللازمة لبقاء الطفل وسلامته: ويندرج تحتها كافة الحقوق التي تكفل للطفل حياته وسلامته الصحية والنفسية والروحية، وأهم هذه الحقوق:
   أ) العناية بصحة الطفل الجسمية .
   ب) العناية بصحة الطفل النفسية.
   ج)العناية بالناحية الوجدانية للطفل.
٢. الحقوق المتعلقة بالرعاية الاجتماعية.
٣. الحقوق المتعلقة بالتعليم والتفكير.
٤. الحقوق المتعلقة بالحرية.
٥. الحقوق المتعلقة باللعب.

وللانتقال بحقوق الطفل من مجرد التنظير والتشريع إلى حيز التطبيق والممارسة؛ يتعين على جميع مؤسسات المجتمع المنوط بها عمليات تنشئة وتربية وتثقيف الطفل وضع الآليات المناسبة لترجمة تلك القوانين والاتفاقيات إلى برامج، وخطط، واستراتيجيات في إطار علمي، وتأتي الأسرة، ورياض الأطفال في مقدمة تلك المؤسسات، والتي ينبغي تفعيل دورها في هذا الصدد.

- **رياض الأطفال:**

مع التسليم بأهمية الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى في حياة الفرد، فقد برزت الروضة كمؤسسة مهمة، وبيئة موازية للأسرة في المجتمع الحديث تساند الأسرة في تنشئة الصغار اجتماعيا، في أخطر المراحل العمرية في حياة الإنسان"مرحلة الطفولة المبكرة"؛ كونها مرحلة التكوين والبناء، "والمرحلة التي توضع فيها الدعائم الأساسية لشخصية الطفل، وتتحدد معظم أبعاد نموه الأساسية، وفيها ترسم أبعاد سلوكه وصفاته، وعلاقاته الإنسانية، وبهذه الاعتبارات تصبح هذه المرحلة قاعدة ثابتة لتربية الأطفال، وتهذيبهم، وإعدادهم للحياة، وللمراحل التعليمية المقبلة بأساليب تربوية سليمة"(القرشي،٢٠٠٨، ١٦)، إذ يتوافر فيها المناخ التربوي والتعليمي المناسب لخصوصية المرحلة العمرية التي يمر بها طفل الروضة، والتي يتعلم من خلالها أمور عديدة عن طريق ممارستها ممارسة حياتية بالملاحظة والتجريب؛ وبالتالي يجد فيها ذاته، وتتبلور شخصيته.

وقد أكدت أدبيات الطفولة على الأهمية البالغة لمرحلة الطفولة، ومحوريتها في حياة الإنسان والمجتمع، وأظهرت البحوث التربوية والنفسية ما للسنوات الخمس الأولى من أهمية في بناء شخصية الطفل، وتحديد أنماط سلوكه، مما يجعل أمر تربيته وتوجيهه شأنا يستحق العناية، والجهد، والتفكير(فارس، ٢٠٠٦، ٣٧).

وأدركت المنظمات الدولية والأجهزة المسئولة عن التربية في الدول المتقدمة أهمية تلك السنوات في تشكيل شخصية الطفل ونموه المتكامل، وتأثيراتها فيما يليها من المراحل، فطالبت

بجعل مرحلة رياض الأطفال مرحلة إلزامية، وجزء لا يتجزأ من النظام التعليمي (كرم الدين، ٢٠٠٤، ٣)؛ كون الطفل خلال مرحلة الروضة يمثل أرضا خصبة، يتلقى وبإدراك كل معلومة يمنح إياها، لذلك كانت جهود التربويون موجهة بشكل مباشر إلى هذه المرحلة الحساسة من حياة الإنسان، وكُرست الجهود لتكون رياض الأطفال البذرة الأولى والأساس المتين الذي يشيد عليه بناء الإنسان والمجتمع.

وقد أسهمت عدة عوامل في إبراز أهمية الروضة وتطور وظيفتها في العصر الحاضر، من هذه العوامل ما يرتبط بالجانب الاجتماعي، ويتمثل في: التحول الاجتماعي، وخروج المرأة للعمل، والزيادة السكانية وتبعاتها،إضافة إلى التقدم العلمي والتكنولوجي، أما العوامل المرتبطة بالجانب التربوي والتعليمي فتتمثل فيما تتميز به رياض الأطفال من سمات وخصائص، وما تؤديه من وظائف، منها: كفاءة رياض الأطفال في تحقيق النمو الشامل للطفل، وتقديم التربية التعويضية للطفل، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى كونها أساس للعملية التعليمية، وجزء مكمل للنظام التعليمي(بدر، ١٩٩٥، ١٩-٣٤).

ومن هذا المنطلق فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين اهتماما ملحوظا برياض الأطفال، وطفل الروضة على مستوى العالم ككل، وتزايد الإقبال والالتحاق بها عاما بعد عام.

وفي اليمن نشأت رياض الأطفال إبان الاستعمار البريطاني في الجزء الجنوبي من اليمن قبل الاستقلال بسنوات قليلة، ونشأت في الأساس من أجل خدمة أطفال الجالية الأجنبية، واقتصر وجودها في عدن كمركز رئيسي للسلطة الاستعمارية، ولم يزد عددها عن ثلاث رياض فقط، وكان الالتحاق بها محدوداً جداً.

وفي بداية السبعينيات صدر قانون التربية والتعليم رقم ٢٦ لعام ١٩٧٢م، وعلى أساسه صدر قانون خاص لرعاية الطفولة، والذي حدد وزارة التربية والتعليم كجهة مسئولة عن رياض الأطفال، وبموجب هذين القانونين أصبحت رياض الأطفال حلقة من حلقات السلم التعليمي العام، أما في المحافظات الشمالية فقد أنشئت الرياض في مطلع الثمانينيات، وكانت بداية نشأتها عن طريق جمعية المرأة وبدعم وإشراف وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، كما أنشئت الرياض الأهلية التابعة لبعض الأشخاص المهتمين بالعمل مع الأطفال.

وتعد رياض الأطفال اليوم أحد الإنجازات التربوية المهمة في الجمهورية اليمنية، وتبذل الجهود لتطويرها؛ ليتمكن أكبر عدد ممكن من الأطفال من الانخراط فيها. وقد أكدت ذلك وثيقة الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، وشددت على ضرورة أن تستقبل مدارس التعليم الأساسي(الصف الأول)٦٠% من تلاميذها عبر رياض الأطفال، ويبلغ عدد الرياض الحكومية(١٩٧)روضة منتشرة في معظم محافظات الجمهورية تضم(١٤٧٧١)طفلاً وطفلة، ويعمل بها(٩٦٤)مربية، ومن الجدير بالذكر أن الرياض الأهلية تخضع لمسؤولية وزارة التربية والتعليم، ممثلة بالإدارة العامة لرياض الأطفال من حيث التوجيه والإشراف التربوي والفني الكامل مثلها مثل الرياض الحكومية التابعة للوزارة، وحالياً لدى وزارة التربية والتعليم خطة للتوسع في إنشاء رياض جديدة في مختلف محافظات الجمهورية

.(http://alasedka.ahlamontada.com/t٩٣٣-topic)

وتهدف رياض الأطفال إلى إشباع المتطلبات والاحتياجات النمائية للطفل بصورة شاملة ومتوازنة من خلال ما تقدمه من أنشطة وبرامج متنوعة(أبو فخر، ١٩٨٥،١٢٧)، وما توفره من

الفرص والوسائل الملائمة التي تمكن الطفل من التعرف على بيئته الطبيعية والاجتماعية، والتكيف معها، والعيش فيها بما يتناسب وخصائص مراحل نموه، كما تسعى إلى اكتشاف المواهب والقدرات والإبداعات التي يمتلكها الأطفال في وقت مبكر من خلال ما تتيحه من الفرص للتجريب والاكتشاف،كما تهدف إلى الاهتمام برعاية الطفل من الناحية الصحية، وسلامة نموه الجسمي،ومساعدة الأسرة في رعاية طفلها،وتوعيتها بالطرق المثلى في الرعاية لضمان نموه نموا سليما متكاملا، بالإضافة إلى توفير الفرص التربوية اللازمة لتأسيس قاعدة تربوية،ومعرفية لديه؛ لكي يكون مستعدا لمرحلة التعليم النظامي(محمد، ٢٠٠٨، ٢٨، ٢٩)، وهذا ما أكدت عليه السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية في القانون العام للتربية والتعليم،والذي جاء في أحد نصوصه"تهدف رياض الأطفال إلى تعويد الطفل على حب العلم وتهيئته للمراحل اللاحقة من التعليم، وغرس القيم السامية والعادات الحسنة الإيجابية، تربيته ليكون سليما من الناحية الصحية، والاجتماعية، ومحبا للتعاون مع الأطفال الآخرين"(وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب،١٩٩٢، ٦).

إن تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لطفل الروضة المتمثل في تنمية مهاراته اللغوية والعددية والفنية، وإنماء قدرته على التفكير والابتكار والتخيل، وتنشئته اجتماعيا وصحيا بطريقة سليمة، وتلبية حاجاته ومطالب نموه الخاصة بهذه المرحلة من العمر، ومساعدته على اكتساب القيم والسلوكيات الايجابية والمتحضرة، وتعويده على النظام والانضباط وانجاز العمل بالاعتماد على نفسه، وتكوين شخصيته، كل ذلك- ولاشك- مرهون بتوافر المربية الناجحة في عملها، المؤهلة تأهيلا علميا وفنيا.

- **مربية الروضة:**

تعد مربية الروضة الدعامة الأساسية للروضة في تحقيق أهدافها، فعلى عاتقها يقع العبء الأكبر في تحقيق رسالة الروضة، ونجاح المربية في مهمتها في هذه المرحلة المهمة والصعبة والحرجة من حياة الطفل يُعد نجاحا للروضة في تحقيق أهدافها.

وعمل مربية الأطفال في الروضة مهنة في غاية الحساسية، وتحتاج إلى خصائص شخصية، وتدريب، وتأهيل دقيق، حيث أن مربية الروضة تشارك الأسرة في بناء القاعدة النفسية والمعرفية الأساسية للإنسان في أهم المراحل العمرية، فلم يعد دورها مقتصرا على نقل المعارف والمعلومات، بل تعدى ذلك إلى تنظيم البيئة التربوية المادية والنفسية الميسرة لعملية التعلم، وتحقيق المتطلبات النمائية لطفل الروضة. وهذا بدوره ألقى على المربية مسئوليات عديدة، ومهام كثيرة ومتنوعة تتطلب مهارات فنية مختلفة لا يتسع المجال هنا لتحديدها وتقصيها.

ولما كانت حماية حقوق الطفل وضرورة رعايته امتدادا طبيعيا للاتجاه المتنامي في المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان، ونظرا لأن ترجمة حقوق الطفل إلى ممارسات لا يضمنها صدور التشريعات والقوانين، وإنما يعتمد على تنشئة الأطفال عليها، وجعلها جزءاً من سلوكهم، لذا ترى الباحثة أن رياض الأطفال هي البيئة الفاعلة والمسئولة عن ترجمة تلك الحقوق إلى ممارسات في مرحلة الطفولة المبكرة، ولمربية الروضة على وجه الخصوص النصيب الأوفر من هذه المسئولية، فهي المسئول الأول عن عملية التنشئة، كونها أول شخص يقابله الطفل خارج جماعته الأولية(الأسرة) ليتعلم منها فنون التواصل والتفاعل مع الآخرين من خلال إدارتها وتنظيمها للبيئة والأنشطة والبرامج التي تقدم لطفل الروضة.

وحتى تكون هذه التنشئة صحيحة وفعالة وتؤتي ثمارها؛ لابد للمربية في رياض الأطفال أن تكون القدوة والمثال النموذجي لأطفالها؛ لأنها تؤثر في سلوكهم وتفكيرهم، وهي القوة المؤثرة في تشكيل قيمهم ومثلهم المستقبلية.

وتسهم المربية في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه من خلال ما تتمتع به من مكانة لدى طفل الروضة، وما تقوم به من أدوار ومهام، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١) دور مربية الروضة كبديلة للأم: من حيث التعامل مع أطفال تركوا أمهاتهم ومنازلهم لأول مرة، ووجدوا أنفسهم في بيئة جديدة، ومحيط غير مألوف؛ لذا فإن مهمتها مساعدتهم على التكيف والانسجام.

٢) دورها التربوي والتعليمي: وهنا يجب أن يكون دورها دور المربية الخبيرة في فن التدريس، حيث أنها تتعامل مع أطفال يحتاجون إلى الكثير من الصبر والإلمام بطرق التدريس الحديث.

٣) دورها القيمي: بمعنى أن مهمتها تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية مرتبطة بقيم وتقاليد المجتمع الذي يعيشون فيه باستخدام الأساليب المناسبة.

٤) دورها المجتمعي: فهي حلقة الاتصال بين الروضة والمنزل، وهي القادرة على اكتشاف خصائص الأطفال، وعليها مساعدة الوالدين في حل المشكلات التي تعترض طريق أبنائهم في مسيرتهم التعليمية.

٥) دورها التنظيمي كمسئولة عن إدارة الصف وحفظ النظام فيه: من أساسيات العمل التربوي للمربية توفير النظام المرتبط مع الحرية في رياض الأطفال، والمربية الناجحة هي التي تقوم بالجمع ما بين انضباط الطفل وحريته، وتشجع الطفل على التعبير الحر الخلاق في إطار من حب الطاعة والالتزام.

٦) دورها كمعلمة ومتعلمة في الوقت ذاته: على مربية الروضة أن تطلع على كل ما هو جديد في مجال التربية وعلم النفس، وأن تجدد من ثقافتها، وتطور من قدراتها، متبعة الأساليب التربوية الحديثة.

٧) دور مربية الروضة كموجهة نفسية وتربوية: من خلال تحديد قدرات الأطفال، واهتماماتهم، وميولهم، وتوجه طاقاتهم، وبالتالي تستطيع تحديد الأنشطة والأساليب والطرائق المناسبة لتلك الخصائص، والتي تميز كل طفل. بالإضافة إلى تحديد المشكلات التي يعاني منها الطفل، والقيام بالتعاون مع المرشد النفسي في علاج تلك المشكلات واتخاذ التدابير الوقائية للطفل قبل ظهور مشكلات نفسية أخرى.(المخلافي والصنعاني،٢٠٠٩، ١٤١،١٤٠).

دراسات سابقة:

أجرى رمضان(١٩٩٤) دراسة هدفت إلى إبراز حقوق الطفل على المعلم من منظور التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية، ومعرفة مدى وعي المعلمات بحقوق الطفل التربوية ومدى تطبيقهن وممارستهن لها داخل المدرسة، واستخدمت الاستبانة في سبيل تحقيق تلك الأهداف ، وأسفرت الدراسة عن نتائج عدة منها عدم ارتباط ممارسة المعلمات وتحقيقهن لحقوق الطفل التربوية في المرحلة الابتدائية بمتغيري المؤهل والتخصص، وارتباط متغير الخبرة بتحقيق المعلمات لحقوق الطفل.لطفل وأحكامها ومصادرها .

وأجرى الآغا (١٩٩٧) دراسة بعنوان "التطبيقات التربوية لحقوق الطفل الفلسطيني في قطاع غزه"، هدفت إلى تحديد مدى توافر التطبيقات التربوية لحقوق الطفل الفلسطيني في المدارس

الابتدائية والإعدادية بقطاع غزه من وجهة نظر معلميهم، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة التي شملت(٦٤) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: العدل والمساواة، والتعليم والثقافة، والحياة، والحماية والرعاية، وطبقها على عينة من معلمي ومعلمات المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:أن معدل توافر التطبيقات التربوية ككل كان بنسبة ٧٤.٦٣% ، وكان أعلاها مجال الحياة ٨٧.٤٥% واقلها مجال التعليم والثقافة ٦٩.٨٥% وجاءت النتائج لصالح مدارس الإناث مقابل مدارس الذكور، ولم يكن هناك فرق ذو دلالة إحصائية لتأثير متغير التقسيم الإداري.

وأجرى طاهر(٢٠٠٢) دراسة هدفت إلى إبراز أهم الحقوق التي أعطاها الإسلام للطفل، والنظر فيما إذا تم تجسيد هذه الحقوق في التشريعات اليمنية، مع التعرض لمواد اتفاقية حقوق الطفل الدولية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج المقارن، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود العديد من أوجه الاتفاق بين الحقوق التي كفلها الإسلام للطفل في عدد من المجالات (الحياة، والتعلم، والنمو، والرعاية الجيدة، واللعب، والانتماء، و....) وبين ما نصت عليه القوانين الدولية والمواثيق والتشريعات المدنية اليمنية حول ضرورة صون هذه الحقوق.

كما أجرى الذيفاني(٢٠٠٤) دراسة هدفت إلى تسليط الضوء على النصوص والآراء الصريحة والشاملة، والمفصلة لحقوق الطفل وأحكامها ومصدرها. من خلال الحقوق التاريخية والأساسية للطفل في الشرائع السماوية والجهد الوضعي، وواقع الاهتمام العربي والدولي بالطفل وحقوقه، والنصوص الشرعية والقانونية في التشريع اليمني. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن الطفل حظي بعناية واهتمام كل التشريعات، وأن النظرة الإسلامية أوسع من أي نظرة أخرى في تناولها لحقوق الطفل، كما اتسمت النظرة الدولية بأنها وليدة كوارث وحروب شهدتها أوربا وتضرر منها الطفل والمرأة، واستيعاب النظرة اليمنية ما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتأكيدها على النظرة الإسلامية، وأشار إلى اتساع الفجوة بين التشريع والواقع وأن الطفل لا يتمتع بحقوقه كاملة، وأن الطفل يتعرض للانتقاص في حقوقه في دول العالم قاطبة، مؤكداً على ضرورة العمل من أجل حماية الطفل وتمكينه من كافة حقوقه والحصول عليها والدفاع عنها.

واستهدفت دراسة حسن(٢٠٠٦) إبراز الجهد الفكري الفلسفي بالحقوق الإنسانية للطفل، وتحليل المبادئ العامة والمعايير القانونية التي أرستها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتقييم واقع الأوضاع التي تتسم بها حياة الطفل في مجتمعنا العربي وفي اليمن، وتناول إشكالية تجسيد حقوق الطفل عملياً ومعوقاتها،واتبعت الباحثة المنهج التحليلي والتاريخي مع الأخذ بالمنهج المقارن للمقارنة بين النصوص القانونية لقواعد القانون الدولي والتشريعات الوطنية وتفسيرها ومدى تفعيلها على أرض الواقع، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم القوانين التي أكدت حق الطفل في الحياة والمسكن والتعليم والعلاج والوقاية، فما زال الملايين يعانون من المرض وسوء التغذية والجوع والعنف والاستغلال والحرمان من أيسر مقومات الحياة، وما زالت صور ومظاهر بؤس الطفل اليمني وشقاؤه ومآسيه في الواقع المعاش بارزة للعيان، ولا أحد يستطيع أن يخفيها أو يتجاوزها، وأن كثير من الأطفال يعانون انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان شأنهم في ذلك شأن الإنسان البالغ، إضافة إلى وجود الكثير من القصور في تطبيق القوانين وعدم وجود الرقابة على تنفيذها في الواقع.

وجاءت دراسة العتيبي(٢٠٠٨) بهدف التعرف على الطفولة ومراحلها واحتياجاتها، والتعرف على حقوق الطفل في الإسلام وحقوق الطفل في دولة السويد، واستخدمت المنهج الوصفي المقارن، وتوصلت إلى أن الشريعة الإسلامية كان لها السبق على كافة التشريعات والقوانين الوضعية في اهتمامها بالطفل وتقرير حقوقه منذ ما يزيد عن (١٤) قرنا من الزمان، وأن حقوق الطفل في الإسلام تنطوي على حقوق أكثر عمقا وشمولا مما هي عليه في المواثيق والقوانين الوضعية.

وهدفت دراسة الشرجبي(٢٠٠٩) إلى التعرف على مستوى الوعي بحقوق الأطفال لدى آبائهم في مدينة تعز، وفيما إذا كان هناك فروق في هذا الوعي يعزى لمتغيري النوع والمستوى التعليمي والعمر لدى الآباء، ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت الباحثة مقياسا طبقته على (١٤٠) فردا من الآباء والأمهات، وتوصلت الدراسة إلى أن الآباء يتمتعون بمستوى عال من الوعي بحقوق الطفل، وعدم وجود فروق فردية في استجاباتهم تعزى لكل من النوع أو المستوى التعليمي أو العمر.

أما دراسة صالح(٢٠١٠) فقد هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق الحقوق التربوية في الإسلام في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في مدينة تعز، ولتحقيق هدف البحث استخدمت الباحثة أداة المقابلة مع عينة قصدية بلغت (٢٠) مربيا ومربية، وأداة الاستبانة مع (١٧٢) مربيا ومربية من مربيي الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن نسبة وعي المربين بالحقوق التربوية للطفل ضئيلة، وأن (٩٥%) من أفراد العينة غير واعيين بمعظم الحقوق و(٥%) منهم غير واعيين مطلقا بهذه الحقوق، وأن تطبيق تلك الحقوق لا يتأثر بجنس أو مؤهل أو خبرة المربيين، كما أوضحت الدراسة أن قلة الدورات التدريبية يشكل عائقا في تطبيق الحقوق التربوية.

تعليق على الدراسات السابقة:

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الآتي:

- تناولها لموضوع حقوق الطفل.
- استخدام المنهج الوصفي و الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الآتي:

- هدف هذه الدراسة المتمثل في الكشف عن دور مربية الروضة في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.
- مجتمع الدراسة وبيئتها والمتمثل في مربيات رياض الأطفال في مدينة تعز.

الطريقة والإجراءات:

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مربيات رياض الأطفال في الرياض الحكومية والأهلية في مدينة تعز للعام الدراسي(٢٠١٢/٢٠١١م) والبالغ عددهن(٢٧٣)مربية، موزعات حسب مديريات(القاهرة، صالة، المظفر) كما هو مبين بالجدول رقم (١).

جدول(١) توزيع مربيات رياض الأطفال في مدينة تعز

م	المديريات	عدد المربيات	النسبة المئوية
١	القاهرة	٩٦	%٣٥.١٦
٢	صالة	١٢٢	%٤٤.٦٩
٣	المظفر	٥٥	%٢٠.١٥
الإجمالي		٢٧٣	%١٠٠

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (١١٩) مربية تم تمثيلها بالطريقة العشوائية البسيطة، بحيث تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع الدراسة الفعلي المكون من مربيات رياض الأطفال في مدينة تعز للعام الدراسي (٢٠١٢/٢٠١١م)، موزعات حسب مديريات(القاهرة، وصالة، والمظفر)كما هو مبين بالجدول (٢).

جدول(٢) توزيع عينة مربيات رياض الأطفال في مدينة تعز

م	المديريات	عدد المربيات	النسبة المئوية
١	القاهرة	٤٠	%٣٣.٦١
٢	صالة	٤٥	%٣٧.٨٢
٣	المظفر	٣٤	%٢٨.٥٧
الإجمالي		١١٩	%١٠٠

يتضح من الجدول (٢) أن نسبة عينة مربيات رياض الأطفال إلى المجتمع الأصلي بلغت (٤٣.٦%)، منهن (٤٠)مربية في مديرية القاهرة، و(٤٥)مربية في مديرية صالة، و(٣٤)مربية في مديرية المظفر.

أداة الدراسة :

تكونت أداة الدراسة من استبانة، تم تصميمها لغرض تحقيق أهداف الدراسة الحالية، وقد استفادت الباحثة في صياغة فقرات الاستبانة من بنود اتفاقية حقوق الطفل، ومن حقوق الطفل المنصوص عليها في شريعتنا الإسلامية، وكذا من الدراسات والمراجع ذات العلاقة بالموضوع، وتحتوي الاستبانة على (٦١) فقرة، موزعة على خمسة مجالات، ووضع أمام كل فقرة مقياس تقدير لدرجة الأداء مكون من خمس نقاط هي متحققة بدرجة(كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، غير متحققة)، وقد أعطت الباحثة لها ميزانا تقديريا من(٥، ٤، ٣، ٢ ،١) على التوالي.

صدق الأداة:

للتأكد من صدق محتوى الأداة تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من جامعة تعز، وبعد دراسة مقترحاتهم وتعديلاتهم، أجريت التعديلات اللازمة، بتعديل صياغة عدد من الفقرات، وتم الخروج بالاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة:

وفق معادلة (ألفا كرونباخ)، بلغت قيمة معامل الثبات (٠.٩٥) وتعد هذه القيمة عالية ودالة على معامل ثبات جيد، ويمكن الاعتماد عليها لأغراض الدراسة الحالية.

متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة:

١) الإطلاع على اتفاقية حقوق الطفل: وله مستويان مطلعة على حقوق الطفل، وغير مطلعة.
٢) الدورات التدريبية: ولها أربع فئات(بدون دورات، دورة واحدة، دورتان، ثلاث دورات فأكثر).
٣) عدد سنوات الخبرة: ولها ثلاث فئات (أقل من خمس سنوات، ٥-١٠، أكثر من عشر سنوات)

- المتغير التابع : حقوق الطفل.

إجراءات الدراسة:

بعدد أن قامت الباحثة ببناء الاستبانة، والتأكد من صدقها وثباتها، تم حصر مجتمع الدراسة، ومن ثم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مربيات رياض الأطفال وحُددت الفترة الزمنية اللازمة لتطبيق الاستبانة، بعد ذلك تم اختيار عينة الدراسة، وقامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على أفراد العينة خلال شهري مايو ويونيو من العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١م، وبعد الانتهاء من التطبيق الميداني، تم تفريغ البيانات وتبويبها، ومن ثم تم استخدام الرزم الإحصائية (SPSS) في معالجة البيانات الإحصائية، ومن أجل الحكم على المتوسطات الحسابية بأنها كبيرة جدا أو كبيرة، أو متوسطة أو قليلة أو غير متحققة اعتمدت الباحثة على المعيار التالي:

- من ١ – ١.٨٠ غير متحققة.
- من ١.٨١- ٢.٦٠ متحققة بدرجة قليلة.
- من ٢.٦١ – ٣.٤٠ متحققة بدرجة متوسطة.
- من ٣.٤١ – ٤.٢٠ متحققة بدرجة كبيرة.
- من ٤.٢١ – ٥ متحققة بدرجة كبيرة جدا.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية الآتية:

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على السؤال الأول.
٢. اختبار ت (T test) للإجالة على السؤال الثاني.
٣. تحليل التباين للإجابة عن السؤال الثالث والرابع.
٤. اختبار(LSD) لمعرفة اتجاهات الفروق.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولا النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

وينص على ما درجة تحقق دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لأداء أفراد عينة البحث في المجالات المختلفة للاستبانة وتم ترتيبها تنازلياً، كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تحقق دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه

رتبة المجال	المجال	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١	سلامة الطفل	٢٢	٤.٤٦	٠.٤٠	كبيرة جدا
٢	التعليم	١٠	٤.٣٧	٠.٥٥	كبيرة جدا
٣	الاجتماعية	٩	٤.٢١	٠.٥١	كبيرة جدا
٤	الحرية	١١	٤.١٦	٠.٥٦	كبيرة
٥	اللعب	٩	٤.٠٠	٠.٦٦	كبيرة
	الاجمالي	٦١	٤.٢٤	٠.٥٤	كبيرة حدا

تشير النتائج في الجدول رقم (٣) إلى أن دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه متحققة بدرجة كبيرة جدا، بحسب المعيار المعتمد عليه في هذه الدراسة، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على الأداة ككل (٤.٢٤) وبلغ الانحراف المعياري (٠.٥٤) ، في حين بلغت متوسطات إجابة أفراد العينة على المجالات الفرعية الخمسة للاستبانة (٤.٦٤)، (٤.٣٧)، (٤.٢١)، (٤.١٦)، (٤.٠٠).

وقد احتل المجال المتعلق بسلامة الطفل الجسمية والنفسية والوجدانية الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٦٤)، وانحراف معياري (٠.٤٠)، ويليه حق الطفل في التعليم بمتوسط حسابي (٤.٣٧)، وانحراف معياري (٠.٥٥)، ثم المجال المتعلق بحقوق الطفل الاجتماعية، بمتوسط حسابي (٤.٢١)، وانحراف معياري (٠.٥١)، أما الرتبة الرابعة فقد كانت من نصيب المجال المتعلق بحق الطفل في الحرية، بمتوسط حسابي(٤.١٦)، وانحراف معياري (٠.٥٦)، ويأتي في الرتبة الخامسة والأخيرة المجال المتعلق بحق الطفل في اللعب، بمتوسط حسابي (٤.٠٠)، وانحراف معياري(٠.٦٦).

وتعزو الباحثة تحقق دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه بدرجة كبيرة جدا، إلى الآتي:

- تجانس أفراد العينة، كون أفراد العينة من الحاصلات على المؤهل الجامعي.
- نظرة المجتمع اليمني المسلم لحقوق الطفل التي تضمنتها الشريعة الإسلامية، وحثت المسلمين على الالتزام بها.
- الاهتمام العالمي بحقوق الطفل، والدور الإيجابي لوسائل الإعلام المختلفة في نشرها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشرجبي(٢٠٠٩) التي أظهرت نتائجها وجود مستوى عالي من الوعي بحقوق الطفل لدى الآباء.

لكنها تختلف مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة صالح(٢٠١٠) التي أظهرت نتائجها أن نسبة الوعي بحقوق الطفل بين المربين ضئيلة جدا، كما أنها تختلف مع ما توصلت إليه دراسة الذيفاني(٢٠٠٤) التي أكدت نتائجها على أن الطفل لا يتمتع بكامل حقوقه وجوانب القصور جلية وواضحة في الممارسة اليومية.

أما ما يتعلق بالترتيب الذي حصلت عليه تلك الحقوق، فتفسرها الباحثة في الأتي:

- حصول الحقوق المتعلقة بسلامة الطفل الجسمية والنفسية والوجدانية على الرتبة الأولى يرجع إلى إدراك مربيات رياض الأطفال لخصوصية هذه المرحلة وحاجة الأطفال فيها إلى الرعاية والعناية بصحتهم الجسمية والنفسية والوجدانية أكثر من الاهتمام بالحقوق الأخرى بسبب عدم نضجهم البدني والعقلي، وعجزهم عن ممارسة حقوقهم بأنفسهم والدفاع عنها وحمايتها.
- حصول حق الطفل في اللعب على الرتبة الأخيرة بين تلك الحقوق يرجع إلى النظرة القاصرة للعب في واقعنا والتي انعكست على تنظيم وتصميم الروضة التي تفتقر إلى وجود أماكن مخصصة للعب فيها، إضافة إلى افتقار رياض الأطفال للألعاب المتنوعة، فقد لاحظت الباحثة _أثناء التطبيق الميداني لهذه الدراسة_ أن الألعاب المتوفرة في الرياض قليلة وبسيطة ومحدودة فهي الغالب عبارة عن مكعبات وكرات صغيرة، وإن توافرت بعض الألعاب مثل المراجيح والزحاليق القليلة فإنها لا تتناسب مع أعداد الأطفال في الروضة، ولا تتوافر فيها سبل الحماية والأمن، مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعرض الأطفال للحوادث والإصابات أثناء اللعب، وبالإضافة إلى كل ذلك فإننا نقف أمام مشكلة مهمة تتمثل في ضعف كفاءة مربيات رياض الأطفال في استثمار اللعب لتنمية اللعب الإبداعي والخيال لدى الأطفال.

وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة لكل مجال من مجالات الدراسة كما يلي:

١. مجال الحقوق المتعلقة بسلامة الطفل الجسمية والنفسية والوجدانية:

حصل هذا المجال على الرتبة الأولى بين الحقوق في استجابات أفراد العينة، وقد اشتمل على (٢٢) فقرة، ويبين الجدول(٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال مرتبة تنازلا.

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب

لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال المحافظة على سلامة الطفل

الرتبة	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١	٢٠	أشجع الأطفال على اكتساب الصفات الحميدة.	٤.٧٧	٠.٤٨	كبيرة جدا
٢	١٦	أسعى لغرس الإيمان بالله ورسوله في قلب الطفل.	٤.٧٧	٠.٥٢	
٣	١٧	أسعى لأن أكون قدوة حسنة للطفل في كل تصرفاتي	٤.٧٣	٠.٥٠	
٤	٢١	أتعامل مع جميع الأطفال بمحبة وكأنهم أبنائي.	٤.٧٣	٠.٦١	
٥	١٩	أنمي في الأطفال التراحم والتواد فيما بينهم.	٤.٧٣	٠.٥٨	
٦	١٥	أشجع انجازات الأطفال وإسهاماتهم دون تمييز.	٤.٦٩	٠.٥٣	
٧	٣	أوفر عناصر الأمن والسلامة في المكان.	٤.٦٧	٠.٥٥	
٨	١٣	أراعي مصلحة الأطفال عند تعاملي مع مشكلاتهم السلوكية.	٤.٦١	٠.٦٣	
٩	٢	أدرب الأطفال على القواعد الصحية في المأكل والمشرب.	٤.٥٩	٠.٧١	
١٠	١٢	استخدم أساليب التعزيز المادي والمعنوي المشجعة للطفل.	٤.٥٥	٠.٦	
١١	١٨	أتعاطف مع الأطفال فيما يقولونه.	٤.٥٢	٠.٧١	
١٢	٦	أحث الأطفال على عدم تناول الأطعمة المكشوفة من الباعة المتجولين.	٤.٤٥	٠.٩٢	
١٣	١٤	أقدر هوايات الأطفال المختلفة.	٤.٤٤	٠.٧٨	
١٤	١	أتابع نظافة الأطفال "الجسم والمظهر" بشكل يومي	٤.٣٦	٠.٧٥	
١٥	٤	ابتعد عن استخدام العنف والضرب في تعاملي مع الأطفال.	٤.٣٥	٠.٩٨	
١٦	١٠	أوزع الأنشطة بين الأطفال بما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم.	٤.٣٣	٠.٨٨	
١٧	١١	أراعي ميول واهتمامات الأطفال عند اختيار الموضوعات	٤.٣٢	٠.٨٢	
١٨	٢٢	أدرب الأطفال على ممارسة بعض الشعائر الدينية عمليا.	٤.٢٦	٠.٩١	

١٩	٩	أراعي متطلبات واحتياجات الطفل النمائية في هذه المرحلة.	٤.١٨	٠.٩٣	كبيرة
٢٠	٨	أسعى لإشباع حاجات الأطفال الفردية والجماعية.	٤.١١	٠.٨٣	
٢١	٧	أعود الأطفال على الانتباه لأي مظاهر مرضية تظهر عليهم، وأشعر الأسرة بذلك.	٤.٠٤	١.٠١	
٢٢	٥	أتابع أداء الأطفال لبعض تمارين اللياقة البدنية يوميا .	٣.٩٠	٠.٩٨	
المجمـــــوع			٤.٤٦	٠.٤٠	كبيرة جدا

يوضح الجدول رقم(٤) استجابة أفراد العينة الكلية لفقرات مجال الحقوق المتعلقة بسلامة الطفل كل على حدة، ثم المجال كله، وتظهر استجابة أفراد العينة لفقرات هذا المجال أن دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل للحقوق المتعلقة بسلامة الطفل متحقق بدرجة كبيرة جدا، حيث كان متوسط الإجابة (٤.٤٦)، ويبين الجدول (٤) أيضا ما يأتي:

- حصلت الفقرات ذوات الرتب(١-١٨) على درجة تحقق كبيرة جدا وتشكل ما نسبته(٨١.٨%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة بسلامة الطفل، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين(٤.٧٧ – ٤.٢٦)
- حصلت الفقرات ذوات الرتب(١٩ - ٢٢) على درجة تحقق كبيرة وتشكل ما نسبته(١٨.٢%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة بسلامة الطفل،وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٤.١٨ – ٣.٩٠).

٢. مجال الحقوق المتعلقة بالتعليم:

حصل هذا المجال على الرتبة الثانية بين الحقوق في استجابات أفراد العينة، وقد اشتمل على (١٠) فقرات، ويبين الجدول(٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال مرتبة تنازليا.

جدول (٥)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة على فقرات في مجال التعليم

الرتبة	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١	٣٣	أشجع الأطفال على تعلم قراءة وكتابة الأرقام والحروف.	٤.٨٤	٠.٤١	كبيرة جدا
٢	٣٢	أدرب الطفل على الطريقة الصحيحة للإمساك بالقلم.	٤.٦٢	٠.٧١	
٣	٣٤	استخدم أسلوب الحوار والمناقشة في إكساب الطفل المعارف والمعلومات.	٤.٥٦	٠.٧٢	
٤	٣٨	أنمي قدرات الطفل على الحفظ والاستذكار.	٤.٤٨	٠.٨٢	
٥	٣٩	أنمي الخيال الإبداعي لدى الأطفال من خلال سرد القصص.	٤.٣٧	٠.٨٥	
٦	٣٦	اهتم بتنمية القدرة على التعبير عند الطفل.	٤.٣٣	٠.٨٣	
٧	٤١	أطرح الأسئلة المتنوعة والمثيرة لتفكير الأطفال	٤.٣٢	٠.٨٣	
٨	٣٧	أشجع الأطفال على التعلم الذاتي.	٤.٢٤	٠.٨٤	
٩	٣٥	أساعد الطفل على اكتساب مهارة إدراك العلاقات.	٤.١١	٠.٩٥	كبيرة
١٠	٤٠	أوجه الأطفال إلى طريقة التفكير العلمي المنظم.	٣.٨٥	١.٠٢	
المجمـــــوع			٤.٣٧	٠.٥٥	كبيرة جدا

يوضح الجدول رقم(٥) استجابة أفراد العينة الكلية لفقرات مجال حق الطفل في التعليم كل على حدة، ثم المجال كله، وتظهر استجابة أفراد العينة لفقرات هذا المجال أن دور مربيات رياض

الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل للحقوق المتعلقة بالتعليم متحقق بدرجة كبيرة جدا، حيث كان متوسط الإجابة (٤.٣٧)، ويبين الجدول (٥) أيضا ما يأتي:

- حصلت الفقرات ذوات الرتب(١ - ٨) على درجة تحقق كبيرة جدا وتشكل ما نسبته(٨٠%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة بالتعليم، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٤.٨٤ – ٤.٢٤).
- حصلت الفقرتان ذوات الرتب(٩ ،١٠) على درجة تحقق كبيرة، وتشكل ما نسبته(٢٠%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة بالتعليم، وقد بلغت متوسطاتها الحسابية (٤.١١ ، ٣.٨٥).

٣. مجال الحقوق الاجتماعية:

حصل هذا المجال على الرتبة الثالثة بين الحقوق في استجابات أفراد العينة، وقد اشتمل على (٩) فقرات، ويبين الجدول(٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال مرتبة تنازليا.

جدول(٦)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة على فقرات الحقوق الاجتماعية للطفل

الرتبة	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١	٢٧	أعلم الأطفال الآداب الاجتماعية" آداب الحديث، والاستئذان، والطعام والشراب".	٤.٨١	٠.٤٦	كبيرة جدا
٢	٢٩	أشجع الأطفال على العمل التعاوني من خلال العمل في جماعات.	٤.٤٦	٠.٦٧	
٣	٢٨	أنمي الشعور بالمسئولية عند الأطفال.	٤.٤٠	٠.٧١	
٤	٢٦	أشجع الأطفال على الاعتماد على النفس والاستقلالية.	٤.٣٤	٠.٦٦	
٥	٢٤	أشجع الأطفال على المشاركة الاجتماعية مع الآخرين.	٤.٢٩	٠.٧٩	
٦	٣٠	اسمح للأطفال باختيار الأدوار التي يفضلونها أثناء ممارسة النشاط.	٤.١٩	٠.٨٣	كبيرة
٧	٢٣	أوفر الأنشطة التي تساعد الطفل على التفاعل الاجتماعي البناء .	٤.٠٥	٠.٩٣	
٨	٢٥	اهتم بمشاركة الأطفال في المناسبات الوطنية والدينية.	٣.٨٧	١.٠٢	
٩	٣١	أوجه الأطفال إلى اكتشاف المشكلات واقتراح الحلول المناسبة.	٣.٦٧	١.٠٠	
المجمـــــــوع			٤.٢٣	٠.٥١	كبيرة

يوضح الجدول رقم(٦) استجابة أفراد العينة الكلية لفقرات مجال حقوق الطفل الاجتماعية كل على حدة، ثم المجال كله، وتظهر استجابة أفراد العينة لفقرات هذا المجال أن دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل للحقوق الاجتماعية متحقق بدرجة كبيرة جدا، حيث كان متوسط الإجابة (٤.٢٣)، ويبين الجدول (٦) أيضا ما يأتي:

- حصلت الفقرات ذوات الرتب(١ - ٥) على درجة تحقق كبيرة جدا وتشكل ما نسبته (٥٥.٦%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة بالتعليم، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين(٤.٨١ – ٤.٢٩).
- حصلت الفقرات ذوات الرتب(٦ - ٩) على درجة تحقق كبيرة، وتشكل ما نسبته(٤٤.٤%) من بين فقرات مجال الحقوق الاجتماعية، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٤.١٩ – ٣.٦٧).

٤. مجال الحقوق المتعلقة بالحرية:

حصل هذا المجال على الرتبة الرابعة بين الحقوق في استجابات أفراد العينة، وقد اشتمل على (١١) فقرة، ويبين الجدول(٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال مرتبة تنازليا.

جدول (٧)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال الحقوق المتعلقة بالحرية

الرتبة	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف لمعياري	درجة التحقق
١	٥١	أطلب من الطفل إبداء رأيه حول القصص التي تسرد عليه.	٤.٥٠	٠.٦٥	كبيرة جدا
٢	٤٦	أشجع الأطفال على طرح الأسئلة.	٤.٤٧	٠.٧٨	
٣	٤٥	أترك للطفل الحرية في اختيار جماعة الأقران.	٤.٤٢	٠.٨٢	
٤	٥٢	أشجع الطفل على قول ما يراه صائبا.	٤.٣٧	٠.٨١	
٥	٤٤	أتيح للطفل الحرية في اختيار الركن الذي يحب ممارسة النشاط فيه.	٤.٢٢	٠.٨٧	
٦	٤٧	أشجع الأطفال على التعبير عن آرائهم حول المواقف التي تحدث حولهم.	٤.١٤	٠.٩٩	كبيرة
٧	٥٠	أشجع الطفل على إبداء رأيه حول انتخاب قائد للمجموعة.	٤.١٤	٠.٩٢	
٨	٤٣	أترك للطفل الحرية في اختيار النشاط الذي يمارسه.	٤.١٤	٠.٩١	
٩	٤٢	أوفر جو من الحرية المنظمة عند ممارسة الأطفال للأنشطة المختلفة.	٤.٠٨	٠.٩١	
١٠	٤٨	أشرك الأطفال في اتخاذ القرارات.	٣.٧٥	١.٠٤	
١١	٤٩	أشجع الطفل على إبداء رأيه حول الأنشطة اليومية.	٣.٥٠	١.٢٨	
المجمـــــــوع			٤.١٦	٠.٥٦	كبيرة

يوضح الجدول رقم(٧) استجابة أفراد العينة الكلية لفقرات مجال حق الطفل في الحرية كل على حدة، ثم المجال كله، وتظهر استجابة أفراد العينة لفقرات هذا المجال أن دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل للحقوق المتعلقة بالحرية متحقق بدرجة كبيرة ، حيث كان متوسط الإجابة (٤.١٦)، ويبين الجدول (٧) أيضا ما يأتي:

- حصلت الفقرات ذوات الرتب(١ - ٥) على درجة تحقق كبيرة جدا وتشكل ما نسبته (٤٥.٥%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة بالحرية، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين(٤.٥٠ – ٤.٢٢).
- حصلت الفقرات ذوات الرتب(٦ - ١١) على درجة تحقق كبيرة، وتشكل ما نسبته(٥٤.٥%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة بالحرية، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٤.١٤ – ٣.٥٠).

٥. مجال الحقوق المتعلقة باللعب:

حصل هذا المجال على الرتبة الخامسة والأخيرة بين الحقوق في استجابات أفراد العينة، وقد اشتمل على (٩) فقرات، ويبين الجدول(٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال مرتبة تنازليا.

جدول(٨)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد العينة على فقرات مجال الحقوق المتعلقة باللعب

الرتبة	رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
١	٥٨	أقدم للأطفال الألعاب الشعبية القديمة بصورة مناسبة للعصر.	٤.٤٩	٠.٨٣	كبيرة جدا
٢	٦١	أقدم للأطفال الألعاب التي توفر فرص الإبداع والابتكار" العاب التركيب".	٤.٤٧	٠.٨٣	
٣	٥٥	أوفر فرص اللعب الحر في الفناء.	٤.٢٥	٠.٩٣	
٤	٥٤	أتيح للأطفال فرصا متنوعة للعب الهادئ والصاخب.	٤.٢١	٠.٩٧	
٥	٥٣	أتيح للأطفال فرصا متنوعة للعب الفردي والجماعي.	٤.٠٤	٠.٩٦	كبيرة
٦	٦٠	أصطحب الأطفال في الزيارات والرحلات التعليمية والترفيهية.	٤.٠٠	١.٠٧	
٧	٥٩	استخدم الأناشيد والأغاني لإضفاء جو من المرح والتشويق.	٣.٧١	١.٣٥	
٨	٥٦	أهتم بتقديم الألعاب التي تنمي القدرة على الملاحظة.	٣.٥٩	١.١٨	
٩	٥٧	أوجه الأطفال إلى ابتكار الألعاب باستخدام خامات البيئة.	٣.٢٩	١.٢٥	متوسطة
المجمـــوع			٤.٠٠	٠.٦٦	كبيرة

يوضح الجدول رقم(٨) استجابة أفراد العينة الكلية لفقرات مجال حق الطفل في اللعب كل على حدة، ثم المجال كله، وتظهر استجابة أفراد العينة لفقرات هذا المجال أن دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل للحقوق المتعلقة باللعب متحقق بدرجة كبيرة، حيث كان متوسط الإجابة (٤.٠٠)، ويبين الجدول (٨) أيضا ما يأتي:

- حصلت الفقرات ذوات الرتب(١ - ٤) على درجة تحقق كبيرة جدا وتشكل ما نسبته (٤٤.٤%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة باللعب، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين(٤.٤٩ – ٤.٢١).
- حصلت الفقرات ذوات الرتب(٥ - ٨) على درجة تحقق كبيرة، وتشكل ما نسبته(٤٤.٤%) من بين فقرات مجال الحقوق المتعلقة باللعب، وقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٤.٠٤– ٣.٢٩).
- حصلت الفقرة ذات الرتبة (٩) على درجة تحقق متوسطة، وتشكل ما نسبته(١١.١١%) من بين فقرات الاستبانة، وهي أقل درجة تحقق بين فقرات الاستبانة ككل وبين فقرات هذا المجال، بمتوسط حسابي(٣.٢٩).

عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: وينص على:

هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لإطلاعها على اتفاقية حقوق الطفل؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة في كل مجال من مجالات الأداة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول(٩) نتائج الاختبار التائي لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات استجابات مربيات رياض الأطفال وفقا لإطلاعها على اتفاقية حقوق الطفل

المجال	مستوي	العدد	المتوسط	الانحراف	درجة	قيمة (ت)	مستوى
سلامة الطفل	مطلعة	٦٤	٤.٤٢	٠.٤٤	١١٧	١.٣١	٠.١٤
	غير مطلعة	٥٥	٤.٥١	٠.٣٤			
الحقوق الاجتماعية	مطلعة	٦٤	٤.٢١	٠.٥٤	١١٧	٠.٥٣	٠.٥٩
	غير مطلعة	٥٥	٤.٢٦	٠.٤٧			
التعليم	مطلعة	٦٤	٤.٣٧	٠.٥٧	١١٧	٠.٠٧	٠.٩٤
	غير مطلعة	٥٥	٤.٣٧	٠.٥٣			
الحرية	مطلعة	٦٤	٤.١٨	٠.٥٨	١١٧	٠.٥٨	٠.٥٦
	غير مطلعة	٥٥	٤.١٢	٠.٥٥			
اللعب	مطلعة	٦٤	٣.٩٤	٠.٦٦	١١٧	١.١٩	٠.٢٤
	غير مطلعة	٥٥	٤.٠٨	٠.٦٧			

يتضح من الجدول(٩) عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في دور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لمتغير إطلاعها على اتفاقيات حقوق الطفل ، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى غياب الرؤية الواضحة لدى مربيات رياض الأطفال بأهمية الإطلاع على تلك الاتفاقيات المحددة لحقوق الطفل، وتقصير الجهات المعنية ممثلة بوزارة التربية والتعليم وإدارة الروضة في ضرورة توفير تلك الاتفاقيات في رياض الأطفال، وإلزام مربيات رياض الأطفال بالإطلاع عليها وتطبيقها في هذه المرحلة التعليمية المهمة والحساسة.

<u>عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث</u>: وينص على:

هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(٠.٠٥) في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لخضوعها لدورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة تحليل التباين (ANOVA) كما هو موضح في الجدول(١٠):

جدول(١٠) تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة تبعا لمتغير خضوع المربيات لدورات تدريبية

المجال	مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
سلامة الطفل	بين المجموعات	١.٦٠	٠.٥٣	٣.٥٢	٠.٠٢
	داخل المجموعات	١٧.٤٦	٠.١٥		
الحقوق الاجتماعية	بين المجموعات	١.٦٢	٠.٥٤	٢.١٤	٠.١٠
	داخل المجموعات	٢٩.٠٣	٠.٢٥		
التعليم	بين المجموعات	٢.٥٨	٠.٨٦	٢.٩٨	٠.٠٣
	داخل المجموعات	٣٣.١٩	٠.٢٩		
الحرية	بين المجموعات	٢.٤٤	٠.٨١	٢.٦٧	٠.٠٥
	داخل المجموعات	٣٥.١٣	٠.٣١		
اللعب	بين المجموعات	١.٥٩	٠.٥٣	١.٢١	٠.٣١
	داخل المجموعات	٥٠.٣٥	٠.٤٤		
المجموع الكلي	بين المجموعات	١.٦٨	٠.٥٦	٣.٣٤	٠.٠٢
		١٩.٢٤	٠.١٧		

يتضح من الجدول (١٠) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في استجابات أفراد العينة لدور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل للحقوق الاجتماعية والحق في اللعب تعزى لمتغير خضوع المربيات لدورات تدريبية في مجال حقوق الطفل، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(٠.٠٥) في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير خضوع المربية لدورات تدريبية في مجالات (سلامة الطفل، وحقه في التعليم والحرية)، ولمعرفة اتجاه تلك الفروق استخدمت الباحثة اختبار(LSD)، كون هذا الاختبار يظهر أدق الفروق، التي لم تظهر عند استخدام اختبار توكي أو اختبار شيفيه، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (١١):

جدول (١١) نتيجة اختبار (LSD) لاتجاهات الفروق بين متوسطات تقديرات أ فراد العينة لمتغير خضوع المربيات لدورات تدريبية في مجال حقوق الطفل

المجال	الدورات(I)	الدورات(J)	المتوسط	الفروق بين المتوسطات	خطأ القياس	مستوى الدلالة
سلامة الطفل	بدون دورات تدريبية المتوسط(٤.٦٢)	دورة واحدة	٤.٤٣	.٢٧٤٤٩(*)	٠.١١	٠.٠١
		دورتان	٤.٦٣	.١٨٢٥٥	٠.١٢	٠.١٢
		ثلاث دورات فأكثر	٤.٦٧	-.٠٤٠٠٠	٠.٠٩	٠.٦٤
	دورة واحدة المتوسط(٤.٤٣)	دورتان	٤.٦٣	-.٠٩١٩٣	٠.١٤	٠.٥٠
		ثلاث دورات فأكثر	٤.٦٧	-.٣١٤٤٨(*)	٠.١١	٠.٠١
	دورتان(٤.٦٣)	ثلاث دورات فأكثر	٤.٦٧	-.٢٢٢٥٥	٠.١٢	٠.٠٨
الحق في التعليم	بدون دورات تدريبية المتوسط(٤.٦١)	دورة واحدة	٤.٣٣	.٣٩٣٤٥(*)	٠.١٤	٠.٠١
		دورتان	٤.٦٢	.١٩٢٣٢	٠.١٦	٠.٢٤
		ثلاث دورات فأكثر	٤.٦٢	.٠٠٢٠٦	٠.١٢	٠.٩٩
	دورة واحدة المتوسط(٤.٣٣)	دورتان	٤.٦٢	-.٢٠١١٣	٠.١٩	٠.٢٩
		ثلاث دورات فأكثر	٤.٦٢	-.٣٩١٣٩(*)	٠.١٦	٠.٠١
	دورتان(٤.٦٢)	ثلاث دورات فأكثر	٤.٦٢	-.١٩٠٢٦	٠.١٧	٠.٢٧
الحق في الحرية	بدون دورات تدريبية المتوسط(٤.٣١)	دورة واحدة	٤.١٨	.٢٦٥٧٨	٠.١٥	٠.٠٨
		دورتان	٤.٤٣	.٠٢١٠٧	٠.١٧	٠.٩٠
		ثلاث دورات فأكثر	٤.٥٠	-.١٨٢٣٩	٠.١٢	٠.١٤
	دورة واحدة المتوسط(٤.١٨)	دورتان	٤.٤٣	-.٢٤٤٧٠	٠.٢٠	٠.٢١
		ثلاث دورات فأكثر	٤.٥٠	-.٤٤٨١٧(*)	٠.١٦	٠.٠١
	دورتان(٤.٤٣)	ثلاث دورات فأكثر	٤.٥٠	-.٢٠٣٤٦	٠.١٨	٠.٢٥

(*) دالة عند مستوى دلالة(α)= ٠.٠٥

ينضح من الجدول (١١)الآتي:

- أن هناك فروقا دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α =٠.٠٥) تبعا لمتغير خضوع المربيات لدورات تدريبية في مجال سلامة الطفل بين المربيات التي لم تخضع لدورات تدريبية وبين من خضعن لدورة واحدة فقط لصالح المربيات التي لم تخضع لدورات تدريبية حيث بلغ متوسطها الحسابي(٤.٦٢) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لمن خضعن لدورة واحدة فقط الذي بلغ(٤.٤٣).

وأن هناك فروقا بين من خضعن لدورة واحدة فقط وبين من خضعن لثلاث دورات فأكثر لصالح من خضعن لثلاث دورات فأكثر حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة(٤.٧٦) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لمن خضعن لدورة واحدة فقط حيث بلغ متوسطها الحسابي(٤.٤٣).

- أن هناك فروقا دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α =٠.٠٥) تبعا لمتغير خضوع المربيات لدورات تدريبية في مجال حق الطفل في التعليم بين المربيات التي لم تخضع لدورات تدريبية وبين من خضعن لدورة واحدة فقط لصالح المربيات التي لم تخضع لدورات تدريبية حيث بلغ متوسطها الحسابي(٤.٦١) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لمن خضعن لدورة واحدة فقط الذي بلغ(٤.٣٣).

وأن هناك فروقا بين من خضعن لدورة واحدة فقط وبين من خضعن لثلاث دورات فأكثر لصالح من خضعن لثلاث دورات فأكثر حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة(٤.٦٢) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لمن خضعن لدورة واحدة فقط حيث بلغ متوسطها الحسابي(٤.٣٣).

- أن هناك فروقا دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α =٠.٠٥) تبعا لمتغير خضوع المربيات لدورات تدريبية في مجال الحق في الحرية بين المربيات اللاتي خضعن لثلاث دورات وبين من خضعن لدورة واحدة فقط لصالح المربيات اللاتي خضعن لثلاث دورات تدريبية فأكثر حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة(٤.٥٠) وهو أكبر من المتوسط الحسابي لمن خضعن لدورة واحدة فقط الذي بلغ(٤.١٨).

وهذه النتيجة تدل على حاجة المربية إلى أكثر من دورة تدريبية في مجال حقوق الطفل حتى تقوم بدور إيجابي وفاعل في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه، وأن خضوعها لدورة واحدة فقط لا يساعدها على القيام بهذا الدور، وقد يرجع ذلك إلى غياب الرؤية الواضحة لدى الجهات المعنية في أهمية تنظيم دورات في مجال حقوق الطفل وتدريب المربيات على تطبيقها، وعلى طرق تفعيل ممارسة الطفل لتلك الحقوق، وبالتالي توفير المبنى المناسب والإمكانيات المساعدة في تطبيقها.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة صالح(٢٠١٠) التي بينت أن قلة الدورات التدريبية تشكل عائقا أمام تطبيق الحقوق التربوية للطفل.

<u>عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:</u> وينص على:

هل توجد فروق دالة إحصائيا في تفعيل مربيات رياض الأطفال ممارسة الطفل لحقوقه تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة تحليل التباين(ANOVA) كما هو موضح في الجدول(١٢)

جدول(١٢) تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة تبعا لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصادر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
سلامة الطفل	بين المجموعات	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٦	٠.٩٤
	داخل المجموعات	١٩.٠٤	٠.١٦		
الحقوق الاجتماعية	بين المجموعات	٠.٣٢	٠.١٦	٦١.٠	٠.٥٥
	داخل المجموعات	٣٠.٣٤	٠.٢٦		
التعليم	بين المجموعات	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٥	٠.٩٥
	داخل المجموعات	٣٥.٧٤	٠.٣١		
الحرية	بين المجموعات	٠.٤٨	٠.٢٤	٠.٧٥	٠.٤٧
	داخل المجموعات	٣٧.٠٩	٠.٣٢		
اللعب	بين المجموعات	٠.٩٥	٠.٤٧	١.٠٨	٠.٣٤
	داخل المجموعات	٥٠.٩٩	٠.٤٤		
المجموع الكلي	بين المجموعات	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٩	٠.٩١
	داخل المجموعات	٢٠.٨٨	٠.١٨		

يتضح من الجدول (١٢) عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α =٠.٠٥) بين متوسط تقديرات أفراد العينة على فقرات الاستبانة ككل، وعلى كل مجال من مجالاتها تعزى لمتغير سنوات الخبرة ، حيث بلغت قيمة (ف) (٠.٠٩)، بمستوى دلالة (٠.٩١)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α =٠.٠٥).

وهذا يعني أن تقديرات أفراد العينة لدور مربيات رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه، لا تختلف باختلاف سنوات الخبرة، ويمكن عزو ذلك إلى :

ـ أن المربية مع استمرارها بالعمل في رياض الأطفال لسنوات طويلة، يتكون لديها نمط معين للعمل يصبح بمثابة العادة لديها، فترفض أي تجديد أو تطوير في شخصيتها، أو في أسلوب تعاملها مع طفل الروضة، كما أن عدم الاهتمام من قبل الإدارة بالمبدعات، أو مكافأتهن، ماديا أو معنويا، يجعل المربية تتخلى عن أي فكرة تجديدية، ولا تطمح في تطوير نفسها ذاتيا، أو ترتقي بمهنتها، فتنحصر مهمتها حول الجانب الفني من وظيفتها فحسب في ظل غياب شبه كامل للدورات التنشيطية والتدريبية للمربيات في مجال حقوق الطفل أثناء الخدمة.

واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة رمضان (١٩٩٤) التي بينت أن متغير الخبرة يرتبط بتحقيق المعلمات لحقوق الطفل.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة صالح (٢٠١٠) التي بينت أن نسبة وعي المربين بالحقوق لا تتأثر بمتغير الخبرة .

التوصيات والمقترحات:

من خلال نتائج هذه الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

١. أن تهتم وزارة التربية والتعليم بتنظيم دورات تدريبية للمربيات تركز أهدافها على تبصير المربيات بحقوق الطفل، وأهمية تطبيقها في مرحلة الطفولة المبكرة، ، وتضع مرجعية واضحة بحقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وتعمم توزيعها على رياض الأطفال.

٢. أن تسهم وسائل الإعلام المختلفة برفع مستوى وعي المجتمع بحقوق الطفل في هذه المرحلة.
٣. توفير الإمكانيات اللازمة في رياض الأطفال من قبل الجهات المعنية حتى يصبح ممارسة الطفل لحقوقه أسهل في ظل توافر الإمكانيات اللازمة.
٤. إجراء دراسة مقارنة حول دور مربية رياض الأطفال في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه في الرياض اليمنية ورياض الأطفال في دول أخرى.
٥. إجراء دراسة عن دور الأسرة في تفعيل ممارسة الطفل لحقوقه.

قائمة المراجع :

١- أبو دقة، سناء(٢٠٠٧): دراسة تقويمية لجودة التعليم في قطاع غزة، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد(١٥)، العدد(٢)، غزة، فلسطين.
٢- أبو فخر، غسان(١٩٨٥): تربية الإبداع في مناهج رياض الأطفال، **مجلة المعلم العربي**،العدد(١٢٣)،جامعة دمشق، دمشق، سوريا
٣- اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩م.
٤- بدر، سهام محمد(١٩٩٥): **المرجع في رياض الأطفال**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
٥- حسن، كريمة مرشد(٢٠٠٦): **حقوق الطفل بين ضمانات المواثيق الدولية والتشريع اليمني وإشكالية تنفيذها** – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الحقوق – جامعة عدن.
٦- الذبحاني، ناصر وآخرون(٢٠٠٥): العنف ضد الأطفال في اليمن دراسة اجتماعية ميدانية لمناطق مختارة في الريف والحضر،المنظمة السويدية – جرافيكس- صنعاء، اليمن.
٧- الذيفاني ، عبدالله احمد (٢٠٠٤): **الحقوق التربوية للطفل بين التشريع والواقع** ، ط(١) ، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة – صنعاء، اليمن.
٨- الشرجبي، نبيلة عبد الكريم (٢٠٠٩): الوعي بحقوق الأطفال اليمنيين من وجهة نظر آبائهم في مدينة تعز، **مؤتمر الطفولة الوطني الرابع "من أجل شخصية متوازنة للطفل وحمايته وتنمية قدراته"٢- ٤ /٦/٢٠٠٩**م،مركز التأهيل والتطوير التربوي – جامعة تعز، اليمن.
٩- الشرفي، علي حسن(٢٠٠٥): حقوق الطفل والحماية المقدرة لها، **دورة تدريب المدربين الخاصة بضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان**، تعز، اليمن.
١٠- الشميري،عبد الرقيب عبده حزام(٢٠٠٨): **أثر برنامج تدريبي في تنمية التفكير الابتكاري لدى أطفال الروضة بمدينة تعز**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.
١١- صالح، فاطمة ردمان(٢٠١٠):**مدى تطبيق الحقوق التربوية في الإسلام في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة تعز**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تعز، اليمن.
١٢- الطراونة، محمد(٢٠٠٣): حقوق الطفل في ضوء القانون الدولي والشريعة الإسلامية والتشريعات الأردنية، **مجلة الحقوق**، العدد(٢)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
١٣- عبد الحميد،الهام(٢٠٠٨): **ثقافة حقوق الإنسان في الجامعات "الواقع والمأمول،الحق في التعليم رؤى وتوجيهات**،ط(١)،المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،الشركة العربية للتسويق والتوريد،القاهرة، مصر.

١٤- عبد الكافي،إسماعيل عبد الفتاح(٢٠٠٥): **حقوق الطفل "نظرة تحليلية وثائقية عن حقوق الطفل العربي والمسلم في العالم المعاصر**،مركز الإسكندرية للكتاب ،الإسكندرية، مصر.
١٥- العتيبي، منير مطني(٢٠٠٧): **واقع مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي في الدول الأعضاء بالمكتب**، دراسة مقدمة إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، مشروع تطوير التعليم ما قبل الابتدائي في الدول الأعضاء بالمكتب، الرياض.
١٦- عطوي، جودت عزت(٢٠٠١): **الإدارة التربوية والإشراف التربوي**، الدار العلمية والدولية ومكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن.
١٧- علي، عبد الرحمن عبد الوهاب(٢٠٠٦): **الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (الفكرة والنشأة والتطوير) وأثرها على المستوى اليمني**، مطابع جرافيك أنترناشنل برس- صنعاء، اليمن.
١٨- عيد، دلال فتحي وآخرون(٢٠٠٩): **دور المدرسة في تفعيل مشاركة التلاميذ بالأنشطة التربوية**، المركز القومي للبحوث التربوية والتعليمية، المكتبة العصرية للنشر، المنصورة، مصر.
١٩- فارس، عصام(٢٠٠٦):**رياض الأطفال**، دار أسامة ودار المشرق الثقافي، عمان، الأردن.
٢٠- القرشي، هدى بنت عبده ربه حميد(٢٠٠٨): **أساليب تنمية التفكير العلمي لطفل المرحلة الابتدائية وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.
٢١- كرم الدين، ليلى(٢٠٠٤): أهم التجارب والنماذج الدولية الناجحة في مجال رعاية وتربية الأطفال بمرحلة الطفولة المبكرة، **ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية بعنوان"نحو إستراتيجية إسلامية موحدة لرعاية الطفولة المبكرة"**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية في دولة الكويت المنعقدة في الفترة (٥-٨)سبتمبر ٢٠٠٤، الكويت.
٢٢- محمد، أميرة علي(٢٠٠٨): **المرجع في الطفولة المبكرة**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر.
٢٣- المخلافي، صادق عبده سيف و الصنعاني، عبده سعيد(٢٠٠٩): مربيات رياض الأطفال في محافظة تعز"دراسة ميدانية"، **مجلة بحوث ودراسات تربوية**، العدد الخامس، مركز البحوث والتطوير التربوي، جامعة تعز، اليمن.
٢٤- مرتضى، سلوى(٢٠٠١): المكانة الاجتماعية لمعلمة الروضة، **مجلة الطفولة العربية**، المجلد الثاني، العدد الثامن.
٢٥- مقبل،منصور هزاع(٢٠٠٥): من أجل ترسيخ الوعي بحقوق الإنسان، **مؤتمر الطفولة الوطني الأول " من أجل شخصية متوازنة للطفل وتنمية قدراته " ١٦- ١٨ مايو ٢٠٠٥**م – مركز التأهيل والتطوير التربوي – جامعة تعز.
٢٦- الناشف، هدى محمود(١٩٩٧): **رياض الأطفال**، دار الفكر، القاهرة.
٢٧- وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب (١٩٩٢م): **القانون العام للتربية والتعليم**، الجريدة الرسمية،ملحق العدد الرابع والعشرون.
٢٨- **http://alasedka.ahlamontada.com/t٩٣٣-topic**